

طرائف المقال

[265] كونه ممن ورد فيه قدح، كما هو ظاهر الحال في سائر التوثيقات، ولكن الصواب كون المعتبر بعد فقد العلم أقوى مراتبه، كما حققت في أصولنا المبسطة. وقال في منتهى المقال بعد ما نقلنا في افادة حدثني الثقة التوثيق: وربما يقال الاصل تحصيل العلم، ولما تعذر يكتفى بالظن الاقرب، وهو الحاصل بعد البحث. ويمكن أن يقال مع تعذر البحث يكتفى بالظن، كما هو الحال في التوثيقات وسائر الادلة والامارات الاجتهادية، وما دل على ذلك دل على هذا، ومراتب الظن متفاوتة، وكون المعتبر أقوى مراتبه لم يقل به أحد، مع أنه على هذا لا يكاد يوجد حديث صحيح بل ولا يوجد، وتخصيص خصوص ما اعتبره من الحد أنى له باتيانه، مع أنه ربما يكون الظن الحاصل في بعض التوثيقات بهذا الحد بل وأدون فتأمل (1) انتهى. أقول: ان ذلك ناش عن عدم التدرب في كلمات الاصوليين، وكتبهم مشحونة في لزوم تحصيل الاولى. ومنها: ذكر الجليل شخصا مترضيا أو مترحما، وهذا كاشف عن الوثاقة عنده وامارة لقبول الرواية، وهذا في غير ما وقع مثله من أهل العصمة، إذ الظاهر الاتفاق على قبول قوله. ومنها: أن يروي عنه محمد بن أحمد بن يحيى ولم يكن من جملة ما استثنوه، إذ الظاهر أنه امانة الاعتماد عليه، بل ربما يكون امانة الوثاقة، وقد جعله جمع امانة للاعتماد، كالفاضل الخراساني وغيره، ووجهه يعرف من ترجمته. ومنها: وقوعه في سند حكم العلامة بصفة حديثه، فقد حكم بعض بتوثيقه من هذه الجهة، ومنهم الميرزا في ترجمة ابن متيل وابراهيم بن مهران وغيرهما، الا أن العلامة لم يقصر اطلاق الصحة في الثقات، اللهم الا أن يقال: انه الغالب فالنادر يلحق به، خصوصا لو كان ممن أكثر تصحيح حديثه. ومنها: كونه من آل أبي الجهم، كما في منذر بن محمد بن المنذر بن سعيد بن

(1) منتهى المقال ص 14. [*]
